# الأحاديث المرفوعة الواردة في الملتزم
# دراسة وتحقيق

د٠ حمود نايف الدبوس (*)

**المقدمة :**

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد..

فهذا بحث يسير في دراسة الأحاديث المرفوعة الواردة في الملتزم – والملتزم هو ما بين الركن والباب من الكعبة–، وقد وقفت على ثلاثة أحاديث مرفوعة واردة في موضوع الملتزم، وهي حديث: عبد الرحمن بن صفوان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، رضي الله عنهم.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في أمرين:

**أولا:** جاءت عبادات كثيرة متعلقة بالكعبة المشرفة، ولكن هل ثبت من سنة النبي –صلى الله عليه وسلم– شيء في التزام الكعبة، كالتزام "الملتزم" أو التزام أي جزء منها؟.

**ثانيا:** وردت عدة أحاديث مرفوعة في الملتزم، فهل صح منها شيء أم لا.

---

(*) عضو هيئة التدريس قسم التفسير والحديث – كلية الشريعة – جامعة الكويت.

**الهدف من البحث:** يهدف البحث إلى دراسة الأحاديث المرفوعة الواردة في الملتزم، وتمييز المقبول منها من المردود.

**الدراسات السابقة:** بحثت عمن كتب في هذا الموضوع، فوجدت كتابًا بعنوان "البيان المحكم في حكم الملتزم" للدكتور الفاضل: عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، حفظه الله ورعاه، وهو بحث فقهي في أحكام الملتزم، بيّن فيه المؤلف: "حقيقة الملتزم وفضله، وحكم الوقوف فيه وبيان وقته، وصفة الوقوف وآداب الدعاء عنده"، وقد أجاد مؤلفه فيه وأفاد.

وملاحظتي على كتابه أنّ فيه قصورًا من الناحية الحديثية؛ فقد ذكر فيه بعض الأحاديث ولم يحكم عليها، أو اعتمد في تصحيحها على غيره من العلماء، مكتفيًا بذلك دون بحث فيها وتحقيق.

**محددات البحث:** سيكون بحثي محددًا في تحقيق وتخريج الأحاديث المرفوعة الواردة في الملتزم وبيان المقبول منها من المردود، ولن أطرق فيه إلى الأحاديث الموقوفة أو إلى الأحكام الفقهية المتعلقة بالملتزم أو إلى أقوال الفقهاء فيه.

**خطة البحث:** جعلت بحثي في مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، والهدف منه، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

**المطلب الأول:** دراسة حديث عبد الرحمن بن صفوان رضي الله عنه.

**المطلب الثاني:** دراسة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

**المطلب الثالث:** دراسة حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الخاتمة: وفيها خلاصة ما توصلت إليه.

**منهج البحث:** سلكت الخطوات التالية في البحث:

١- البحث الموسع لمحاولة الوقوف على جميع الأحاديث المرفوعة المتعلقة بالملتزم.

٢- تخريج وتحقيق جميع تلك الأحاديث التي وقفت عليها، والحكم عليها بالقبول أو الرد.

٣- اعتمدت في بيان أحوال الرواة على كلام أئمة الجرح والتعديل من كتبهم الأصلية، وإلا أحلت ذلك إلى "تهذيب الكمال" للمزي أو "تهذيب التهذيب" لابن حجر، وفي حال اختلاف أقوال أئمة الجرح والتعديل في حال الراوي بين الجرح والتعديل، كنت أحاول الجمع بين تلك الأقوال أو معرفة الراجح منها في الحكم على الراوي.

## المطلب الأول

## دراسة حديث عبد الرحمن بن صفوان رضي الله عنه

أخرجه الإمام أحمد في "المسند"[١] من طريق عَبِيدَةَ بن حميد.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"[٢]، وأبو داود في "السنن"[٣]، وابن خزيمة في "صحيحه"[٤]، والبيهقي في "السنن الكبرى"[٥] وفي "شعب الإيمان"[٦]، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة"[٧] من طريق جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المسند"[٨]، وابن خزيمة في "صحيحه"[٩] من طريق ابن فضيل (هو محمد بن فضيل بن غزوان).

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"[١٠] من طريق خالد. وهو خالد بن عبد الله الواسطي.

جميعهم (عَبِيدَةُ بن حميد، وجرير بن عبد الحميد، وابن فضيل، وخالد) عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن صَفْوَانَ، قال: (لما فَتَحَ

---

(١) المسند لأحمد بن حنبل، ٣١٨/٢٤ رقم ١٥٥٥٠.
(٢) المسند لأحمد بن حنبل، ٣١٨/٢٤ رقم ١٥٥٥٢و١٥٥٥٣.
(٣) السنن لأبو داود، كتاب المناسك، باب الملتزم، ١٨١/٢ رقم ١٨٩٨.
(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة، ١٤١٢/٢ رقم ٣٠١٧.
(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب الملتزم، ٩٢/٥ رقم ٩١١٤.
(٦) شعب الإيمان للبيهقي، ٤٥٧/٣ رقم ٤٠٥٧.
(٧) معرفة الصحابة لأبي نعيم، ١٨٢١/٤ رقم ٤٦٠٠.
(٨) المسند لابن أبي شيبة، ٢٣٧/٢ رقم ٧٢٧.
(٩) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة، ١٤١٢/٢ رقم ٣٠١٧.
(١٠) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة، ١٤١٢/٢ رقم ٣٠١٧.

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مكة، قُلْت: لأَلبَسَنَّ ثِيَابِي -وكانت داري على الطريق- فلأَنْظُرَنَّ كيف يصنع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فانطَلَقْتُ، فرأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- قد خرج من الكعبة هو وأصحابه، وقد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم، وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسطهم).

واللفظ لأبي داود في السنن، والبقية نحوه، ولفظ طريق عَبِيدَة بن حميد في مسند أحمد مختصر، وكذا إحدى ألفاظ روايات الإمام أحمد من طريق جرير بن عبد الحميد.

وهناك شك في طريق ابن فضيل، وكذا في طريق خالد في اسم "عبد الرحمن بن صفوان"، ففي إسناد ابن فضيل: "عن عبد الرحمن أو صفوان بن عبد الرحمن". وفي إسناد خالد: "عن صفوان أو عبد الرحمن بن صفوان".

قلت: والصواب هو "عبد الرحمن بن صفوان" كما في طريق عَبِيدَة بن حميد وجرير بن عبد الحميد بدون شك. قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" في ترجمة "عبد الرحمن بن صفوان": (كذا رُوي حديثه على الشك. روى عنه مجاهد، وأكثر الرواة يقولون فيه عبد الرحمن بن صفوان، وأظنه عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة؛ فالله أعلم)[1]. وقال ابن حجر في "الإصابة": (أكثر الرواة يقولون: عبد الرحمن بن صفوان)[2].

والإسناد شديد الضعف؛ فمدار الإسناد على: "يزيد بن أبي زياد"، وهو ضعيف وقد تفرد به.

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ٨٣٧/٢ رقم ١٤٢٨.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ٢٦٨/٤ رقم ٥١٦٠.

قال ابن المبارك : "ارم به"[١]، وقال ابن سعد: "كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب"[٢]. وقال يحيى بن معين: "لا يحتج بحديثه"[٣]، وقال في موضع آخر: "ليس بالقوي"[٤]، وقال أيضا: "ليس بذلك"[٥]، وقال أيضا: "لا يحتج بحديث يزيد بن أبي زياد"[٦]، وقال ابن الجنيد في سؤالاته ليحيى بن معين: "قلت ليحيى: يزيد بن أبي زياد حجة؟ قال: لا، ليس بحجة، ضعيف الحديث"[٧]. وفي موضع آخر قال ابن الجنيد: "قلت ليحيى: يزيد بن أبي زياد ما اسم أبيه؟ قال: لا أدري، قلت: هو ضعيف؟ قال: نعم"[٨]. وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ"[٩]، وقال أيضا: "ليس بذاك"[١٠]، وقال البخاري: "يزيد بن أبي زياد صدوق، ولكنه يغلط"[١١]، وقال أبو زرعة: "لين،

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٧٩/٤ رقم ١٩٩٣.
(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد، ٣٣٠/٦ رقم ٢٥٢٣.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٥/٩ رقم ١١١٤.
(٤) التاريخ لابن معين -رواية الدارمي-، ص٩٣ رقم ٢٥٠ وص٢٢٨ رقم ٨٧٨.
(٥) التاريخ لابن معين -رواية الدوري-، ٣٦١/٣ رقم ١٧٥٢.
(٦) التاريخ لابن معين -رواية الدوري-، ٥٩/٤ رقم ٣١٤٤.
(٧) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ص٤٨٨ رقم ٨٨٣.
(٨) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ص٤٩١ رقم ٨٩٠.
(٩) العلل ومعرفة الرجال لابن حنبل-رواية عبدالله بن أحمد-، ١٩٥/١ رقم ٧٠٨. وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٥/٩ رقم ١١١٤.
(١٠) العلل ومعرفة الرجال لابن حنبل، -رواية عبدالله بن أحمد-، ١٦١/٢ رقم ٣١٨٠. وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٥/٩ رقم ١١١٤.
(١١) العلل الكبير للترمذي، ص٣٣٠ رقم ٦١٣.

يكتب حديثه، ولا يحتج به"[١]، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي"[٢]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[٣]. وذكره العقيلي في "الضعفاء"[٤]، ونقل أقوال أهل العلم في تضعيفه. وذكره ابن عدي في "الكامل في الضعفاء"، ونقل أقوال أهل العلم في تضعيفه، وذكر له بعض الأحاديث المنكرة، ثم قال ابن عدي: "ومع ضعفه يُكتب حديثه"[٥]. وقال ابن حبان: "وكان يزيد صدوقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء"[٦]. وقال البرقاني في سؤالاته للدارقطني: "وسألته عن يزيد بن أبي زياد فقال: لا يُخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيرا، ويتلقن إذا لقن"[٧]. وقال الذهبي في "الكاشف": "صدوق، رديء الحفظ، لم يُترك"[٨]، وذكره في "المغني في الضعفاء"، وقال: "سيئ الحفظ"[٩]. وقال في "الميزان": "أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه"[١].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٥/٩ رقم ١١١٤.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٥/٩ رقم ١١١٤.
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص١١١ رقم ٦٥١.
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٨١/٤ رقم ١٩٩٤.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٦٦/٩ رقم ٢١٦٨.
(٦) المجروحين لابن حبان، ٩٩/٣ رقم ١١٧٧.
(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٧٢ رقم ٥٦١.
(٨) الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي، ٣٨٢/٢ رقم ٦٣٠٥.
(٩) المغني في الضعفاء للذهبي، ٧٤٩/٢ رقم ٧١٠١.

حفظه"[١]. وقال ابن حجر في "التقريب": "ضعيف، كَبُر فتغير وصار يتلقن"[٢].

وقد وقفت على من وَثَّق "يزيد بن أبي زياد"، قال أبو داود: "يزيد بن أبي زياد ثبت، لا أعلم أحدا ترك حديثه"[٣]. وقال العجلي: "ثقة جائز الحديث، وكان بآخره يلقن"[٤]. وقولهم مردود؛ لكثرة من ضعفه، ولبيان سبب ضعفه.

والعلماء الذين ضعفوا "يزيد بن أبي زياد" قد تفاوتوا في درجة تضعيفه بين خفيف الضعف وشديده، وأيضا بعضهم ضعفه مطلقا دون بيان السبب، وبعضهم ذكر سبب الضعف.

وهناك أيضا علة أخرى في السند، وهي أنّ "يزيد بن أبي زياد" وُصف بالتدليس، وقد رواه بالعنعنة؛ فقد ذكره ابن حجر في كتابه "طبقات المدلسين" في المرتبة الثالثة، وقال: "يزيد بن أبي زياد الكوفي من أتباع التابعين، تغير في آخر عمره وضُعِّف بسبب ذلك، وصَفَهُ الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتدليس"[٥].

ولم أجد أحدا تابع يزيدا عليه، ولم يروه أحد من أصحاب مجاهد على كثرتهم[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي، ٤٢٣/٤ رقم ٩٦٩٥.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر، ص٦٠١ رقم ٧٧١٧.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، ص٩٥ رقم ٤٩٣.

(٤) معرفة الثقات للعجلي، ٣٦٤/٢ رقم ٢٠١٩.

(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، ص٤٨ رقم ١١٢.

(٦) انظر في أسماء من روى عن مجاهد: تهذيب الكمال للمزي، ٢٢٨/٢٧ رقم ٥٧٨٣.

وقد حَكَمَ البخاري في "التاريخ الكبير" على الحديث بعدم الصحة، فقال: (عبد الرحمن بن صفوان أو صفوان بن عبد الرحمن عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قاله يزيد بن أبي زياد عن مجاهد، ولا يصح)[1]. وضَعَّف إسناد الحديث النووي في "المجموع"، وقال: (الإسناد ضعيف؛ لأنّ يزيد ضعيف)[2].

ولا يُغتر بذكر ابن خزيمة للحديث في "صحيحه"، فابن خزيمة نفسه قد نَبَّه على هذا الحديث، فقد ذكر ابن خزيمة في "صحيحه" روايات هذا الحديث في إسناد واحد، وجَمَعَ بينهم بلفظ التحويل، وجعلهم تحت باب بعنوان: (باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة إن كان يزيد بن أبي زياد من الشرط الذي اشترطنا في أول الكتاب)[3].

وشرط ابن خزيمة قد ذكره في أول "صحيحه" عند ذكره لأحاديث "كتاب الطهارة"، فقال: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بنقل العدل، عن العدل موصولا إليه -صلى الله عليه وسلم-، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى)[4].

وقال في "كتاب الصيام" من "صحيحه": (المختصر من المختصر من المسند عن النبي -صلى الله عليه وسلم- على الشرط الذي ذكرنا، بنقل العدل عن العدل موصولا إليه -صلى الله عليه وسلم-، من غير قطع في الإسناد، ولا

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري، ٢٤٧/٥ رقم ٨٠٧.

(٢) المجموع شرح المهذب للنووي، ٢٦٠/٨.

(٣) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، ١٤١٢/٢.

(٤) الصحيح لابن خزيمة، كتاب الطهارة، ٣/١.

جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئا، إما لشك في سماع راوٍ مَن فوقه خبرا أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنُبَين أنَّ في القَلْبِ من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته فيغتر به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب)[1].

فيتبين من كلام "ابن خزيمة" أنَّ من شروطه في الحديث الصحيح ألا يكون الراوي مجروحا، وقد ذَكر ابن خزيمة أنه يبيّن في بعض المواضع من "صحيحه" أنّ في القلب من بعض الأخبار شيئا، كأن يكون بعض الرجال ليسوا على شرطه، وهذا من أمانته رحمه الله، وهو قد نبه على هذا الأمر في هذا الحديث، وأيضا ابن خزيمة نفسه قد نص في "صحيحه" في موضع آخر أنّ في القلب من "يزيد بن أبي زياد"، وكأنه لا يرتضيه، فقد ذكره أثناء حديثه عن تغطية المرأة وجهها في الإحرام، فقال: (وقد رَوَى يزيد بن أبي زياد، وفي القلب منه عن مجاهد...)[2].

فكل هذه الأمور تبين أنّ إسناد يزيد بن أبي زياد لا يصح، وهو شديد الضعف، وليس على شرط ابن خزيمة.

---

(١) الصحيح لابن خزيمة، كتاب الصيام، ١٨٦/٣.

(٢) الصحيح لابن خزيمة، كتاب المناسك، ٢٠٣/٤ رقم ٢٦٩١.

## المطلب الثاني

## دراسة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

أخرجه أبو داود في "السنن"[١] واللفظ له، وأبو نعيم في "حلية الأولياء"[٢]، والبيهقي في "السنن الكبرى"[٣] وفي "شعب الإيمان"[٤]، والفاكهي في "أخبار مكة"[٥]، والأزرقي في "أخبار مكة"[٦]، من طريق عيسى بن يونس.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل في الضعفاء"[٧]، والدارقطني في "السنن"[٨]، والبيهقي في "السنن الكبرى"[٩]، وفي "شعب الإيمان"[١٠]، من طريق سفيان (هو سفيان الثوري).

وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة"[١١] من طريق عبد الوهاب الثقفي.

---

(١) السنن لأبي داود، كتاب المناسك، باب الملتزم، ١٨١/٢ رقم ١٨٩٩.

(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم، ٢٨٧/١.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب الملتزم، ٩٢/٥ رقم ٩١١٦.

(٤) شعب الإيمان للبيهقي، ٤٥٧/٣ رقم ٤٠٥٨.

(٥) أخبار مكة للفاكهي، ١٦٢/١ رقم ٢٢١.

(٦) أخبار مكة للأزرقي، ٢٧٧/١.

(٧) الكامل في الضعفاء لابن عدي، ١٧١/٨ترجمة١٩٠٢.

(٨) السنن للدارقطني، كتاب الحج، باب المواقيت، ٣٥٥/٣ رقم ٢٧٤٠.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب الوقوف في الملتزم، ١٦٤/٥ رقم ٩٥٤٦.

(١٠) شعب الإيمان للبيهقي، ٤٥٧/٣ رقم ٤٠٥٩.

(١١) أخبار مكة للفاكهي، ١٦٢/١ رقم ٢٢١.

جميعهم: (عيسى بن يونس، وسفيان، وعبد الوهاب الثقفي) عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، قال: (طُفْتُ مع عبد الله، فلما جئنا دُبُرَ الكعبة قلت: ألا تتعوذ. قال: نعوذ بالله من النار. ثم مضى حتى استلم الحَجَرَ، وأقام بين الرُّكْن والباب، فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا، وبسطهما بسطا، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يَفْعَلُهُ).

ولفظ طريق سفيان في كل المواضع مختصر، ولفظه: (عن سفيان، عن المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، قال: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يَلْزَقُ وجهه وصدره بالملتزمِ). وفي بعضها: "يَلْزَقُ وجهه وجسده بالملتزمِ".

وأود التنبيه إلى إسناد الفاكهي في أخبار مكة"، حيث قال:

(حدثنا ابن كاسب، قال: ثنا عيسى بن يونس، وعبد الرزاق، عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، أظنه عن أبيه، وحدثنا محمد بن يحيى الزماني قال: ثنا عبد الوهاب الثقفي قال: ثنا المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه قال إنه طاف مع عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما...) الحديث.

فَجَمَعَ ابن كاسب[1] في الإسناد بين "عيسى بن يونس وعبد الرزاق"، ثم رواه عنهما (عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه)، وقال ابن كاسب: "أظنه عن أبيه"، ولم يجزم، وهذا وهم منه، والصواب أنّ رواية عيسى بن يونس: "عن أبيه: قال: طُفْتُ مع عبد اللهِ.." كما مَرَّ، ورواية عبد الرزاق "عن أبيه عن جده: قال: طُفْتُ مع عبدِ اللهِ..".

(١) سيأتي ترجمة ابن كاسب أثناء هذا البحث.

فقد أخرج الحديث عبد الرزاق في "المصنف"[1]، ومن طريقه ابن ماجة في "السنن"[2]، وفيه زيادة في السند.

قال ابن ماجة: (حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبد الرزاق، قال سمعت المثنى بن الصباح يقول: حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: طفت مع عبد الله بن عمرو، فلما فرغنا من السبع ركعنا في دبر الكعبة، فقلت: ألا نتعوذ بالله من النار؟ قال: أعوذ بالله من النار، قال: ثم مضى فاستلم الركن، ثم قام بين الحجر والباب، فألصق صدره ويديه وخده إليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يفعل).

فزاد في الإسناد: "عن جده"؛ فيكون جده محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص هو الذي طاف مع عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي الإسناد السابق أنّ أباه شعيبًا هو الذي طاف مع عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقد ذكرت إسناد ابن ماجة من طريق عبد الرزاق، ولم أذكر إسناد عبد الرزاق في مصنفه؛ لأن إسناد عبد الرزاق في النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي مُختلف، ويظهر لي أن فيه خطأ.

قال عبد الرزاق: (عن ابن التيمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: طفت مع عبد الله بن عمرو، فلما فرغنا من السبع...) الحديث.

والصواب أنّ عبد الرزاق رواه عن المثنى بن الصباح، وليس عن ابن التيمي، وابن التيمي هو المعتمر بن سليمان التيمي.

---

(١) المصنف لعبد الرزاق، كتاب المناسك، باب التعوذ بالبيت، ٧٤/٥ رقم ٩٠٤٣.

(٢) السنن لابن ماجة، كتاب المناسك، باب الملتزم، ٩٨٧/٢ رقم ٢٩٦٢.

وسبب قولي: إن في إسناد عبد الرزاق خطأ في النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ الأعظمي عدة أمور:

**أولاً:** أنّ إسناد ابن ماجة في "السنن" من طريق عبد الرزاق، وقد ذكر ابن ماجة إسناد عبد الرزاق عن المثنى بن الصباح، ولم يذكره عن "ابن التيمي".

وقد نبه على اختلاف إسناد ابن ماجة عن إسناد عبد الرزاق محقق كتاب "مصنف عبد الرزاق"، الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في الحاشية عند قول عبد الرزاق: "عن ابن التيمي"، فقال الشيخ الأعظمي: (كذا في "ص" وقد رواه ابن ماجة عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن المثنى بن الصباح عن عمرو، ورواه أبو داود من طريق عيسى بن يونس عن المثنى؛ فلتراجع نسخة أخرى)[1].

ثانيا: أنّ الفاكهي في "أخبار مكة" ذكر طريق عبد الرزاق، فذكره أيضا عن المثنى بن الصباح، وليس عن ابن التيمي، كما مَرَّ.

ثالثا: أن الزيلعي في "نصب الراية" أشار إلى روايات هذا الحديث، وأشار إلى روايات عبد الرزاق، فذكر روايته عن المثنى بن الصباح، وكذا رواية عبد الرزاق عن ابن جريج –سيأتي الحديث عنها– ولم يذكر عن ابن التيمي شيئًا[2].

فيظهر من هذه الأمور أن الصواب من رواية عبد الرزاق هي عن "المثنى بن الصباح" وليس عن "ابن التيمي".

وقد رَوى الحديث ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب.

---

(١) انظر: المصنف لعبد الرزاق، ٧٤/٥ رقم ٩٠٤٣.

(٢) انظر: نصب الراية للزيلعي، ٩١/٣ رقم ٨١.

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف"[1]، والبيهقي في "السنن الكبرى"[2]، من طريق ابن جريج، قال: قال عمرو بن شعيب: (طاف محمد جده مع أبيه عبد الله بن عمرو، فلما كان سبعهما، قال محمد لعبد الله حيث يتعوذون: استعذ. فقال عبد الله: أعوذ بالله من الشيطان، فلما استلم الركن تعوذ بين الركن والباب، وألصق جبهته وصدره بالبيت، ثم قال: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصنع هذا)، واللفظ لعبد الرزاق.

وإسناد البيهقي بالعنعنة بين ابن جريج وعمرو بن شعيب، ولفظه: (عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، قال: كنت أطوف مع أبي عبد الله بن عمرو بن العاص، فرأيت قوما قد التزموا البيت، فقلت له: انطلق بنا نلتزم البيت مع هؤلاء، فقال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فلما فرغ من طوافه التزم ما بين الباب والحجر، قال: "هذا والله المكان الذي رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التزمه).

قال البيهقي عقب الحديث: (كذا قال: مع أبي، وإنما هو جده؛ فإنه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، ولا أدري سمعه ابن جريج من عمرو أم لا، والحديث مشهور بالمثنى بن الصباح).

قلت: قد يُظن أن ابن جريج تابع المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب، وهذا غير صحيح؛ لأنّ الإسناد منقطع؛ فابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب.

---

(١) المصنف لعبد الرزاق، كتاب المناسك، باب التعوذ بالبيت، ٥/٧٥ب رقم ٩٠٤٤.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب الملتزم، ٥/٩٢ رقم ٩١١٥.

قال البخاري: (ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب)[١]. وقال البيهقي: (وابن جريج لا يرون له سماعًا من عمرو، قال البخاري رحمه الله: لم يسمعه)[٢].

فيكون ابن جريج قد سمعه بوساطة ثم دلسه[٣]، وقد ذكره ابن حجر في "طبقات المدلسين"، وذكره في الطبقة الثالثة، وقال: (وصفه النسائي وغيره بالتدليس. قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)[٤].

فيُحتمل أن يكون ابن جريج سمعه من "المثنى بن الصباح" ودلسه، وقد ذكر المزي أن "ابن جريج" ممن روى عن "المثنى بن الصباح"[٥].

ومن هنا يتبين أن جميع الأسانيد مدارها على "المثنى بن الصباح"، وقد تفرد بهذا الحديث واضطرب[٦]، و"المثنى" أيضا ضعيف؛ فقد جرحه العلماء؛ فالحديث لا يصح، وهو شديد الضعف.

---

(١) العلل الكبير للترمذي، ص١٠٨ رقم ١٨٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب النهي عن ثمن الكلب، ٨/٦ رقم ١٠٧٩٦. وقد ذكر البيهقي هذا الكلام عقب حديث أخرجه من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه "قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما، وقضى في كلب ماشية بكبش".

(٣) وأقصد بالتدليس ما عرفه ابن الصلاح في المقدمة (ص٤٢): "وهو أن يروي -الراوي- عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه"، والمقصود هو المعنى الثاني.

(٤) طبقات المدلسين لابن حجر، ص٤١ رقم ٨٣.

(٥) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٣٣٨/١٨ رقم ٣٥٣٩.

(٦) انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، كتاب الحج، ٣١/٢ رقم ٤٩٧. قال ابن حجر: "...قد اضْطرب فيه المثنى مع ضعفه، ورواية ابن جريج تؤيد من قال فيه عن أبيه عن جده لاقتضائها أن يكون الطائف مع عبد الله محمد لا شعيب". قلت: لا يمكن الترجيح برواية ابن جريج؛ فهي ضعيفة لانقطاعها، كما بينا ذلك في أصل البحث.

قال عمرو بن علي أبو حفص: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن المثنى بن الصباح"[١]. وقال علي بن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد -يعني القطان- وذكر عنده المثنى بن الصباح فقال: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء"[٢]. وقال البخاري: "قال يحيى: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطاً منه في عقله"[٣]. وقال يحيى بن معين: "ضعيف"[٤]. وقال مرة: "ضعيف، يُكتب حديثه ولا يُترك"[٥]. وقال مرة: "كان المثنى بن الصباح رجلا صالحا في نفسه، وفي

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٤/٨ رقم ١٤٩٤.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٤/٨ رقم ١٤٩٤. تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٧٠/٨ رقم ١٩٠٢.
وعند العقيلي في الضعفاء (٢٤٩/٤ رقم ١٨٤٤): "قال علي: سمعت يحيى وذكر عنده المثنى بن الصباح، فقال: لم أتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطا منه أو قال فيه".

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري، ص١١٢ رقم ٣٦٧. وفي طبعة مكتبة ابن عباس بتحقيق أحمد بن أبي العينين (ص١٣٠ رقم ٣٨٣) قال البخاري: "قال يحيى: لم نتركه لأجل عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطًا منه". وقال البخاري كما في "التاريخ الكبير" (٤١٩/٧ رقم ١٨٤٥): "قال يحيى القطان: لم يترك المثنى من أجل عمرو ابن شعيب، ولكن كان منه اختلاط". وقال البخاري كما في "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (١٧٠/٨ رقم ١٩٠٢): المثنى بن الصباح، قال سفيان: كنيته أبو عبد الله"، قال: "لم يتركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه الاختلاط عن عطاء وعمرو بن شعيب".

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٤/٨ رقم ١٤٩٤. تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤.

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٤٩/٤ رقم ١٨٤٤. تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤.

الحديث ليس بذاك"[١]. وقال مرة: "ضعيف ليس بشيء"[٢]. وقال أحمد: "لا يساوي حديثه شيئا، مضطرب الحديث"[٣]. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: "ليّن الحديث"[٤]. وقال أبو حاتم أيضاً: "يَروِي عن عطاء ما لم يُروَ عنه، وهو ضعيف"[٥]. وقال الترمذي: "يُضعف في الحديث"[٦]. وقال النسائي: "ليس بثقة"[٧]. وقال مرة: "متروك"[٨]. وقال علي بن الحسين بن الجنيد: "متروك"[٩]. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[١٠]، وقال في "السنن": "المثنى

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٤٩/٤ رقم ١٨٤٤.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٧٠/٨ رقم ١٩٠٢.
ملاحظة: جاء في" تهذيب الكمال" للمزي (٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤): "وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين مثنى بن الصباح مكي، ويعلى بن مسلم مكي، والحسن بن مسلم مكي، وجميعا ثقة".
قلت: وهذا خطأ من المزي لعدة أمور: أولاً: لم ينقل توثيق للمثنى بن الصباح من أحد من العلماء. ثانياً: جميع ألفاظ يحيى بن معين جاءت في تضعيفه. ثالثاً: لم ينقل عن يحيى بن معين توثيق للمثنى إلا المزي في هذه العبارة. رابعا –وهي الأهم–: أنه لما رجعت إلى كتاب تاريخ ابن معين من رواية الدوري (٨٤/٣) وجدت هذه العبارة، قال الدوري: "سمعت يحيى يقول: مثنى بن الصباح مكي. قال يحيى: يعلى بن مسلم مكي، والحسن بن مسلم مكي وجميعاً ثقة". قلت: ومن هنا يتبين خطأ المزي في النقل، وأن التوثيق ليعلى بن مسلم والحسن بن مسلم، لا للمثنى بن الصباح.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٤/٨ رقم ١٤٩٤. الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٤٩/٤ رقم ١٨٤٤. تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٤/٨ رقم ١٤٩٤.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٤/٨ رقم ١٤٩٤.
(٦) تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤. وقد وقفت على قول الترمذي في "سننه" (٢٠/٣ رقم ٦٣٧): قال: (المثنى بن الصباحِ وابن لهيعة يضعّفان في الحديث).
(٧) تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤.
(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص٩٨ رقم٥٧٦. الكامل في الضعفاء لابن عدي، ١٧٠/٨رقم ١٩٠٢.
(٩) تهذيب الكمال للمزي، ٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤.
(١٠) الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ١٣٤/٣ رقم ٥٣٢.

ضعيف"[1]. وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به"[2]. وقال ابن عدي: "له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ويروي عن عطاء بن أبي رباح عداد، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بيّن"[3].

ويلاحظ القارئ أن عبارات الأئمة مختلفة في جرحه، فبعضهم جرحه جرحا خفيفا، وبعضهم جرحه جرحا شديدا، حتى إن بعض هذا الاختلاف في أقوال الإمام الواحد نفسه.

والذي يترجح عندي أنه في مرتبة من هو شديد الضعف، فإنّ من جرحه جرحا شديدا كابن حبان وغيره قد بيّن بيانا شافيا سبب تركه، ويُحمل قول من جرحه جرحا خفيفا على أنه حَكم بما ظهر له من ضعف "المثنى بن الصباح"، أو أن ذلك كان في بداية أمر "المثنى بن الصباح"، وأنّ من جرحه جرحا شديدا كان لما زاد خطؤه، ففحش فاستحق الترك، ويؤيد هذا الأمر أن الاختلاف قد وقع في أقوال الإمام الواحد نفسه كيحيى بن معين.

وقد صحح الشيخ الألباني هذا الحديث (حديث المثنى بن الصباح) بالشواهد: بـ "حديث يزيد بن أَبي زياد" وبشاهد موقوف، وهو أثر ابن عباس من قوله ومن فعله[4].

---

(١) السنن للدارقطني، ٤٣/٤ رقم ٣٠٦٦. ونقل المزي في "تهذيب الكمال"(٢٠٣/٢٧ رقم ١٤٩٤) عن الدارقطني أنه قال: (ضعيف) .

(٢) المجروحين لابن حبان، ٢٠/٣ رقم ١٠٥٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٧٢/٨ رقم١٩٠٢.

(٤) السلسلة الصحيحة للألباني، ١٧٠/٥رقم ٢١٣٨.

ولا يُسلم له هذا التصحيح؛ فإنّ حديث "المثنى بن الصباح"، وحديث "يزيد بن أبي زياد" شديدا الضعف، ولا يمكن تقويتهما، ولو سلمنا جدلا أن حديث "المثنى بن الصباح" خفيف الضعف؛ فلا يمكن تقويته بشديد الضعف، ومن شروط تقوية الحديث الضعيف ألا يكون شديد الضعف، وألا يكون الحديث الذي يتقوى به أيضا شديد الضعف، ولذا قال الإمام أحمد: (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدًا منكر)[1].

وأما استشهاد الشيخ الألباني بالحديث الموقوف للتقوية، فهذه ليست طريقة معتبرة للتقوية، وقد وقفت على كلام للشيخ عمرو عبد المنعم سليم في كتابه" تيسير دراسة الأسانيد" أثناء حديثه عن الأخطاء الشائعة في التقوية بالمتابعات والشواهد، فذكر منها "التقوية بالموقوف لفظا المرفوع حكما"، وقال: (وأما التقوية بالموقوف لفظا إلا أن له حكم الرفع كما في الأخبار عن بعض الغيبيات ونحوها مما لا مجال فيها للاجتهاد؛ فقد رأيت الشيخ الألباني -رحمه الله- يذهب إلى التقوية به "كما في الصحيحة: ١٣٥١"، ولم أقف على أحد ممن تقدم يقوون بعموم الموقوف، نعم قد يذكرون الموقوفات عند الكلام على طرق الحديث، إلا أن تقوية المرفوع بالموقوف استقلالا لم يذكرها أحد ضمن أسباب التقوية وأنواعها لا سيما الحافظ ابن حجر، ومن قبله ابن الصلاح رحمهما الله...)[2].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل-رواية المروذي وغيره-، ص١٢٥ رقم ٢٨٧. ولمزيد من الفائدة لمعرفة منهج المحدثين في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ينظر إلى كتاب "الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات" للشيخ طارق عوض الله.

(٢) تيسير دراسة الأسانيد لعمرو عبدالمنعم سليم، ص٢٥٧.

## المطلب الثالث

## دراسة حديث ابن عباس

## رضي الله عنهما

رُوي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في الملتزم حديثين مرفوعين، هما:

**الأول:** أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة"[(١)]، قال: (حدثنا عبد السلام بن عاصم، قال: ثنا إسحاق بن إسماعيل، قال: ثنا الحارث بن عمران، عن محمد بن سوقة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلا بين الباب والركن وهو يقول: اللهم اغفر لفلان بن فلان، فقال: ما هذا؟ فقال: رجل حملني أن أدعو له ها هنا، فقال: قد غُفر لصاحبك).

وهذا إسناد شديد الضعف، وآفته "الحارث بن عمران"، قال أبو زرعة: "ضعيف الحديث، واهي الحديث"[(٢)]، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"، ثم ذكر له حديثًا، وقال: "ليس له أصل"[(٣)]، وذكره ابن حبان في "المجروحين"، وقال: "كان يضع الحديث على الثقات"[(٤)]، وذكره ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" وقال: "الضعف على حديثه بيِّن"[(٥)].

---

(١) أخبار مكة للفاكهي، ١١٧/١ رقم ٢٦٨.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨٤/٣ رقم ٣٨٥.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨٤/٣ رقم ٣٨٥.

(٤) المجروحين لابن حبان، ٢٢٥/١ رقم ٢٠٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٦٧/٢ رقم ٣٨٢.

**الثاني:** أخرجه ابن عدي في "الكامل في الضعفاء"[١]، والطبراني في "المعجم الكبير"[٢]، من طريق عباد بن كثير، حدثني أيوب، عن عكرمة، عن بن عباس، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: (ما بين الركن والباب ملتزم، من دعا من ذي حاجة أو كرب أو ذي غمة فُرِّج عنه بإذن الله).

وإسناده شديد الضعف، فيه "عباد بن كثير"، قال فيه يحيى بن معين: "ضعيف الحديث ليس بشيء"[٣]. وقال أحمد: "روى أحاديث كاذبة لم يسمعها"[٤]. وقال البخاري: "تركوه"[٥]. وسُئل عنه أبو زرعة: "يُكتب حديثه؟ قال: لا، ثم قال: كان شيخا صالحا، وكان لا يضبط الحديث"[٦]. وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، وفي حديثه عن الثقات إنكار"[٧]، وقال أبو داود: "متروك الحديث"[٨]. وقال النسائي: "متروك الحديث"[٩].

وممن ضعف الحديث ابن عدي في "الكامل في الضعفاء"، فقد ذكر الحديث في ترجمة "عباد بن كثير"، وقال: (ولعباد بن كثير غير ما ذكرت من الحديث،

---

(١) الكامل في الضعفاء لابن عدي، ٥/٥٤٠ ترجمة ١١٦٥.
(٢) المعجم الكبير للطبراني، ١١/٣٢١ رقم ١١٨٧٣.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/٨٥ رقم ٤٣٣.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/٨٥ رقم ٤٣٣.
(٥) الضعفاء الصغير للبخاري، ص٧٥ رقم ٢٢٧.
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/٨٥ رقم ٤٣٣.
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/٨٥ رقم ٤٣٣.
(٨) سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، ص١٢٠ رقم ٦٧٥.
(٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص٧٤ رقم ٤٠٨.

ومقدار ما أمليت منه، عامته مما لا يُتابع عليه)[1]. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": (رواه الطبراني في الكبير، وفيه عباد بن كثير الثقفي، وهو متروك)[2]. وممن ضعف الحديث من المعاصرين الألباني، وقال: (وهذا إسناد ضعيف جدا، عباد بن كثير هو الثقفي البصري، متروك كما قال الهيثمي)[3].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥/٥٤٠ رقم ١١٦٥.

(٢) مجمع الزوائد للهيثمي، ٣/٥٥٠ رقم ٥٥١٦.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، ٥/١٧١ رقم ٢١٥٠.

## الخاتمة

بعد عرض جميع الأحاديث المرفوعة الواردة في الملتزم نضع خلاصة للنتائج التي توصلت إليها في البحث، وهي على النحو التالي:

١- ورد ثلاثة أحاديث مرفوعة في الملتزم، وجميعها لا يصح، وهي حديث: عبد الرحمن بن صفوان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس رضي الله عنهم.

٢- حديث عبد الرحمن بن صفوان - ﷺ - شديد الضعف، ومدار الحديث على "يزيد بن أبي زياد"، وهو راو ضعيف، وقد تفرد بروايته.

٣- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى اله عنهما - شديد الضعف، ومدار الحديث على "المثنى بن الصباح"، وهو راو ضعيف، وقد تفرد بروايته واضطرب.

٤- رُوي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في الملتزم حديثين مرفوعين، وكلاهما شديد الضعف، الأول: من طريق "الحارث بن عمران"، وهو راو شديد الضعف، وقد اتهمه بعضهم بالوضع، والثاني: من طريق "عباد بن كثير"، وهو راو شديد الضعف.

## المصادر والمراجع


- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق الفاكهي(ت:٢٨٠هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، محمد بن عبد الله الأزرقي(ت:٢٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: علي عمر، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١.
- الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، طارق عوض الله، طبعة مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٨م.
- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر(ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر(ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- البيان المحكم في حكم الملتزم، د.عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ١٤٣٠هـ.
- التاريخ برواية الدارمي، يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

- التاريخ برواية الدوري، يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٦٥هـ)، طبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د.عاصم القريوني، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، ط١.
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي(ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- تيسير دراسة الأسانيد، عمرو عبد المنعم سليم، الناشر دار الضياء، مصر، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- الثقات، محمد بن حبان، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ،١٩٧٥م.

- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني(ت:٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، محمد بن أحمد الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادیني، الناشر مكتبة المنار، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، محمد بن علي الآجري، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١ ،١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني(ت: ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢م.
- السنن، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- السنن، محمد بن يزيد ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط١.
- السنن، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السنن الصغرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر مكتبة الدار، المدينة المنورة، سنة النشر ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- شرح فتح القدير، كمال الدين ابن الهمام محمد بن عبد الواحد(ت:٦٨١هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- الصحيح، مسلم بن الحجاج، الناشر: دار الجيل بيروت ودار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري(ت:٢٦٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٦هـ.

- الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي (ت:٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكون، علي بن عمر الدارقطني(ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جزء١: العدد ٥٩،١٤٠٣هـ، جزء ٢: العدد ٦٠، ١٤٠٣هـ، جزء ٣: العدد ٦٣ – ٦٤، ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع (ت:٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- العلل الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- العلل ومعرفة الرجال –رواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني–، أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- العلل ومعرفة الرجال–رواية عبد الله بن أحمد–، أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة، مصر، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- لسان الميزان، أحمد بن علي ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
- مجمع الزوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- المجموع شرح المهذب، يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.
- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- المسند، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، طبعة الدار السلفية الهندية القديمة.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- معرفة الرجال رواية أبي العباس ابن محرز البغدادي، يحيى بن معين، تحقيق أبي عمر محمد الأزهري، الناشر الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني(ت:٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.
- المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- الموطأ برواية يحيى الليثي، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣م.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي(ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.


* * *